

إشكالية الميزانية العامة في دول مجلس التعاون

« دراسة تحليلية للميزانية العامة في قطر »

د. علي خليفة الكواري *

ملخص

Problematic of the Public budget in the State of Qatar

This Paper Considers what Qatar's Public budget faces, of permanent deficit since 1986, is of a problematic nature and not merely an ordinary problem of a physical nature. To clarify this problematic the paper goes back to early 1950 when public budget in Qatar was initiated to channel oil revenues and redistribute oil incomes. This determined the role of public budget in Qatar.

The paper also examines the growth, structure and functions of public budget over decades of the oil-ear in Qatar. This examination shows on one hand over dependence on oil revenue (about 95% of the total public revenue), and on the other hand shows an increasing dependency on public expenditure upon which the society and the economy become almost totally dependent.

Thus Qatar found itself trapped, when oil prices dropped sharply since 1986. However the Government turned to its foriegn investments to bridge the gap between revenues and expenditures, and in the end Qatar Government borrowed to cover public budget deficit. Nevertheless the crisis remains, and the public budget at present faces conflicting factors. Some of which are weakening the potentials for financing and reducing expenditures upon which the economy and society are heavily depending.

* مستشار اقتصادي.

مدخل : ظاهرة عجز الميزانية العامة

شهدت الميزانية العامة في قطر وفي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضغوطاً متزايدة ، منذ أن نجحت وكالة الطاقة الدولية في إدارة الطلب على النفط وتوصلت إلى تخفيض الطلب العالمي عليه ، وتمكنت نتيجة لذلك من تخفيض أسعار الزيت الخام في عام ١٩٨٦^(١) ، وفي قطر هبط حجم الميزانية العامة نتيجة لانخفاض أسعار النفط من الرقم القياسي الذي وصل إليه عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١) والبالغ ١٩,٢ بليون ريال قطري إلى المستوى التقديري الراهن لميزانية عام ١٩٩٥/٩٤ ، الذي تدنى إلى ١١,٨ بليون ريال قطري فقط^(٢) ، منها ٥,٣ بليون ريال عجز متوقع يجب تغطيته عن طريق الاقتراض الإضافي .

وقد تحولت الميزانية العامة من حالة الفائض الذي شهدته طوال عقد السبعينات والنصف الأول من الثمانينات ، إلى وضع العجز الدائم منذ أن انهضت أسعار النفط في عام ١٩٨٦ (انظر الملحق الإحصائي) . وكان أعلى مستوى للفائض قد تحقق في ميزانية عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠) عندما ارتفعت أسعار النفط فجأة بسبب قيام الثورة الإيرانية ، مما أدى إلى زيادة الإيرادات عن النفقات بمبلغ ٨ بليون ريال. إلا أن هذا المستوى من الفائض الكبير ما لبث أن التهمته زيادة النفقات في العام التالي وهبط إلى النصف (٤,٥ بليون ريال) ، وذلك بسبب تصاعد حجم النفقات العامة من ١٠,٧ بليون ريال إلى ١٤,٧ بليون ريال ، وبعد ذلك تآكل الفائض بسرعة وتحول إلى عجز سنوي مستمر منذ ميزانية ١٤٠٦/١٤٠٧ هـ (١٩٨٦/١٩٨٧) ، والتي بلغ العجز فيها ٤,٧ بليون بالرغم من تخفيض النفقات العامة في ذلك العام بمبلغ ٤,٣ بليون ريال مقارنة بالرقم القياسي الذي بلغته النفقات العامة في ميزانية ١٤٠١ هـ (١٩٨١) ، واستمر العجز بعد ذلك يتفاقم ، فبلغ أعلى مستوى له في ميزانية العام التالي ١٤٠٨/١٤٠٩ هـ (١٩٨٨/١٩٨٩) ، حيث ارتفع العجز إلى ٦,٩ بليون ريال ، منذراً بأن أزمة العجز في الميزانية العامة ليست مسألة عابرة يمكن تجاوزها عن طريق السحب من الاحتياطي العام للدولة .

وبالرغم من ذلك العجز ، كان من الصعب على الحكومة ، في غياب اصلاحات هيكلية وجذرية للميزانية العامة ، أن تضغط على الميزانية أكثر مما فعلت ، فاستمر مسلسل العجز حتى بلغ مجموع العجز المتراكم من أربع ميزانيات ، أكثر من ١٦ بليون ريال. وبذلك التهم العجز الاستثمارات السائلة ، والقبالة للتسييل من الاحتياطي العام للدولة الذي كان يقدر مجموعه المتراكم بحوالي ٣٥ بليون ريال في عام ١٩٨٥. وقد كان من بين الآثار السلبية لتسييل الاحتياطي العام للدولة ، تآكل إيرادات الاستثمارات وذلك بعد أن بدأت تغذى الميزانية العامة بمصدر إيراد إضافي ، وتراجعت نتيجة لذلك إيرادات الميزانية العامة من الاستثمار إلى ٤٠٠ مليون ريال فقط في ميزانية ٩٠/٨٩ بعد أن كانت قد وصلت إلى ٢١٧٧ مليون ريال في ميزانية ١٤٠٥/١٤٠٦ هـ (١٩٨٥/٨٦) .

ومنذ مطلع التسعينات على وجه الخصوص ، دخلت الميزانية العامة فى طور حرج ، بعد أن تراجعت أسعار النفط مرة أخرى ، وقد أكدت هذه الموجة الجديدة من تراجعات الأسعار ، أن ظاهرة الزيت الرخيص حقيقة مقبلة سوف تلقى بظلمها الثقيل على سوق النفط فى المدى المنظور. وتعود أسباب الزيت الرخيص إلى عجز الأوبك عن إدارة عرض الزيت الخام نتيجة عوامل داخلية ، وأخرى خارجية هامة ، تتمثل فى التقدم التقنى ، وانخفاض تكاليف الإنتاج فى مناطق الإنتاج الحديثة. وإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية ، فقد تناقصت إيرادات الميزانية العامة من الزيت الخام أيضاً بسبب ظاهرة ارتفاع تكاليف إنتاج النفط فى قطر ، ونتيجة لذلك كان لابد لربع الزيت الخام فى قطر أن يتآكل وأن يصبح ما يصيب خزانة الدولة من إيرادات النفط أقل من حاجة النفقات العامة المتضخمة ، هذا بالرغم من اجتهاد الحقول والوصول بإنتاج الزيت إلى أقصى طاقة ممكنة.

ويتضح لنا الوضع الحرج الذى تمر به الميزانية العامة للدولة أكثر ، عندما نجد أن الميزانية العامة منذ ١٩٩٠/٨٩ كان عليها أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجى والداخلى فضلاً عن اضطرارها إلى تسهيل كل ما يمكن تسيله من الاحتياطى العام ، وبذلك تراكمت الديون على الميزانية العامة ، وأصبح عليها فى المستقبل أن تتحمل أعباء خدمة تلك الديون من فوائد سنوية وأقساط مستحقة. وفى الوقت الحاضر تقدر الفوائد السنوية التى على الميزانية أن تتحمل عبئها ، بحوالى ٧٠٠ مليون ريال سنوياً ، تضاف إلى أعباء النفقات العامة. ولعل هذا العبء الإضافى ينبه إلى ضرورة الإسراع فى تطبيق معيار الجدوى الاقتصادية والاجتماعية على أوجه الانفاق العام ، تمهيداً لتخفيفه تدريجياً ، بعد إعادة ترتيب أولوياته فى ضوء ذلك المعيار الموضوعى.

وخلاصة القول أن الميزانية العامة فى قطر تعاني من خلل هيكلى ، وتواجه أزمة حادة واشكالية معقدة لا تجدى معها الحلول الجزئية ولا تنفع معها المسكنات ، ولا يساعد فى حلها الانتظار والارجاء. وإنما يتطلب الوضع المتردى للميزانية العامة التفكير العميق ، وسرعة التدبير السليم الذى يأخذ من ناحية تآكل ظاهرة ريع النفط مأخذ الجذ ، ومن ناحية أخرى يدرك استحالة استمرار اعتماد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على الانفاق العام الذى يعتمد بدوره على ريع النفط.

إن الميزانية العامة فى قطر تتكالب عليها اليوم عوامل متعارضة يضعف بعضها من امكانيات الميزانية ويقلل من إيراداتها ، ويثقل البعض الآخر كاهل الميزانية العامة ويزيد من نفقاتها ، فمن جانب تراجعت إيرادات الميزانية العامة من النفط بشكل حاد من ١٧,٥ بليون ريال فى ميزانية ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠) ، إلى المستوى التقديرى الحالى لميزانية ١٩٩٥/٩٤ ، والمقدر بحوالى ٥ بليون ريال فقط. وإلى جانب هذا خسرت الميزانية العامة إيرادات استثمارات الاحتياطى العام نتيجة تسهيل ما يمكن تسيله من أصوله المدرة للأرباح. ومن الجانب الآخر ارتفعت النفقات المتكررة فى الميزانية العامة فى نفس الفترة من ٦,٥ بليون إلى ٩,٨ بليون. (٣) وذلك بالرغم من كافة إجراءات التقشف والتخفيضات الحادة التى تعرضت

لها بعض بنود نفقات الباب الأول والثاني من الميزانية.

ومن هنا تبرز أهمية إصلاح الميزانية العامة وضبط جانب النفقات فيها وتخفيضها تدريجياً في ضوء معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من النفقة ومراعاة مبدأ العدالة عند توزيع المتاح للإنفاق على مختلف أوجه الإنفاق العام ، ويحسن بنا من أجل خلق فهم أفضل لأوجه الخلل الهيكلية في الميزانية العامة أن نتناول أولاً : نشأة الميزانية العامة وتقلباتها ، وثانياً : التركيب الراهن للميزانية العامة ، وثالثاً : اشكالية الميزانية العامة في قطر.

(١)

نشأة الميزانية العامة وتقلباتها

نشأت الميزانية العامة في قطر مع بداية تدفق عائدات النفط على الحكومة في مطلع الخمسينات (٤) ، وكان الغرض من إنشاء نظام الميزانية العامة ، هو إنشاء قناة رسمية يعاد من خلالها توزيع عائدات النفط ، إضافة إلى هدف الفصل بين الخزينة العامة للدولة والخزينة الخاصة للحاكم ، وقد تم تخصيص عائدات قطر من النفط ، وفق نمط تخصيص عائدات النفط الذي كانت تنصح به الإدارة البريطانية ، وكان قد تم تطبيقه في البحرين وفي الكويت (٥) ، فخصص ربع عائدات النفط للحاكم من خارج الميزانية ، وخصص نصف عائدات النفط للصرف على ميزانية الحكومة ، وخصص الربع الباقي لتكوين احتياطي عام يستثمر في بريطانيا ، ويكون بمثابة صندوق تقاعد ، تستفيد الحكومة من إيراداته عندما ينضب النفط. وقد اعتبرت مخصصات الأسرة الحاكمة ، باستثناء الربع المخصص للحاكم ، من ضمن أعباء النفقات العامة التي خصص لها نصف عائدات النفط ، وكذلك جرت العادة على إضافة فائض الميزانية العامة للحكومة إلى الاحتياطي العام للحكومة. (٦)

وقبل إعداد أول ميزانية لحكومة قطر في عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣) ، أعد كشف حساب بين أوجه تخصيص عائدات النفط في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، ويوضح هذا الكشف أن عائدات النفط خلال تلك الفترة ، والبالغة ٧٥ مليون ريال ، خصص منها ٢٥٪ لخزينة الحاكم الخاصة ، وصرف منها على النفقات العامة للحكومة ٣١,٧٪ متضمنة مخصصات الأسرة الحاكمة ، وفائضا منها للاحتياطي العام ٤٣,٣٪. (٧)

وبين الحساب الختامي لأول ميزانية وضعت في قطر عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣) ، أن إجمالي عائدات قطر من النفط في تلك الميزانية بلغت ٨٥,٤ مليون ريال ، كان نصيب الدولة منها ٦٤ مليون ريال ، ومخصصات الخزينة الخاصة للحاكم ٢١,٤ مليون ريال. وقد تم صرف حوالي ٣٥ مليون ريال

على النفقات العامة للحكومة وأضيف للاحتياطي العام ٢٩ مليون ريال ، وكان نصيب النفقات الرأسمالية ٢٢ مليون ريال من النفقات العامة للحكومة ، ونصيب النفقات المتكررة ١٣ مليون ، منها ٤,٣ مليون ريال رواتب بقية أفراد الأسرة الحاكمة. (٨)

وقد استمر نمط تخصيص عائدات قطر من النفط سائداً ، وسارت الميزانية على نفس المنوال حتى نهاية حكم الشيخ على عام ١٩٦٠ ، وإلغاء منصب المستشار الإنجليزي الذي كان على رأس الإدارة الحكومية. وقد حدثت بعض التعديلات الرسمية على نمط تخصيص عائدات النفط بعد ذلك بفترة ، منها اقتصار مخصصات الحاكم على ربع عائدات الحقول البرية دون أن يشمل عائدات الحقول البحرية. وكذلك ارتخاء الالتزام بتخصيص ربع عائدات النفط لتكوين الاحتياطي العام ، في ضوء تراجع عائدات النفط وتزايد النفقات العامة في النصف الأول من الستينات. وبالرغم من هذه التغيرات فإن قواعد تخصيص عائدات النفط ، ونمط الإنفاق العام ووظيفة الميزانية العامة المتمثلة في كونها قناة رسمية لإعادة توزيع عائدات النفط لم تتغير بشكل جوهري طوال عقد الستينات. (٩)

ويتضح من الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة في عام ١٣٩١هـ - ١٩٧١ (انظر الملحق الاحصائي) ، وهي آخر ميزانية أعدت قبل الاستقلال ، أن عائدات النفط في ذلك العام البالغة ٩٥٢ مليون ريال تم تخصيصها وفقاً لما يلي : ١١٥ مليون ريال مخصصات الحاكم السابق من خارج الميزانية وهذا يمثل ربع عائدات شركة نفط قطر فقط ، ٨٣٧ مليون ريال مثلت إيرادات الميزانية العامة من النفط. وقد تم انفاق ٦٢٣ مليون ريال قطري منها على النفقات العامة للميزانية ، وكان الفائض الذي خصص للاحتياطي العام للدولة يبلغ ٣٠١ مليون ريال. وجدير بالذكر أن النفقات العامة لعام ١٣٩١هـ (١٩٧١) كان نصيب النفقات الرأسمالية ، الرئسية منها والثانوية ، ١٦٨ مليون ريال ونصيب النفقات المتكررة ٤٧٥ مليون ريال ، منها ١٢٧ مليون ريال تمثل باب الرواتب والأجور ، و٣٤٧ مليون ريال تمثل النفقات الجارية والتحويلية (الباب الثاني) . ويتضمن هذا الباب الثاني من أبواب الميزانية العامة بدوره بند رواتب وخدمات الأسرة الحاكمة البالغة ١٠٣ مليون ريال ، وبند الخدمات المركزية البالغة ١٠٢ مليون ريال. وجدير بالملاحظة أيضاً أن بند الخدمات المركزية يشمل عدداً من النفقات التحويلية التي يتعذر تحميلها على أي وزارة أو جهاز حكومي ، مثل استهلاكات الأراضي ، ومساعدات الدول العربية ، والعطايا والهبات ، وأخيراً أضيفت فوائد الديون ، هذا إلى جانب النفقات التي لا يتم تحميلها على أي من البنود لسبب أو لآخر.

وفي عام ١٩٧٢ بعد أن تولى الشيخ خليفة مقاليد الحكم في البلاد حدث أول تعديل جوهري في المالية العامة في قطر ، حيث أصدر سموه المرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ بألولة مخصصات الأمير السابق إلى الخزينة العامة للدولة ، ودخلت بذلك التعديل ، جميع الإيرادات العامة في الميزانية العامة ، وألغى حق الخزينة الخاصة للحاكم. وأصبحت الميزانية العامة بموجب هذا التغيير هي القناة الرسمية

الوحيدة التي يجب أن تمر من خلالها كل الإيرادات العامة بما في ذلك الاقتراض الخارجي ، ولم يعد يوجد دخل عام لا يصب بالضرورة القانونية في الميزانية العامة للدولة.

وبذلك التعديل أيضاً ، أصبح يدخل تحت أبواب وبنود النفقات العامة ، جميع أوجه الإنفاق العام الجاري والتحويلي والرأسمالي دون استثناء ، ولذلك فإن الحساب الختامي للميزانية العامة أصبح واجباً عليه أن يظهر جميع الإيرادات العامة ، موزعة على أبوابها وبنودها ، كما يظهر مقدار الفائض أو العجز ، وبين المركز المالي للحكومة ، ورصيد الاحتياطي العام للدولة ، وتركيب استثماراته. وقد كان يعهد في الماضي ، إلى مدقق خارجي بتدقيق الحساب الختامي للدولة ، إلا أنه منذ منتصف السبعينات أنشئ ديوان المحاسبة ليقوم بهذه المهمة ، ولكن بالرغم من ذلك ظلت حتى الوقت الراهن الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة غير معلنة بكاملها ، ولا تنشر تفاصيلها ، وإنما ينشر فقط إجمالي الإيرادات والنفقات التقديرية والفعلية فحسب.

وبعد هذه النشأة التي امتدت عقدين من الزمن استقر شكل الميزانية وتأكدت وظيفتها. فمن حيث الشكل يتم تقسيم الميزانية إلى أربعة أبواب ، يتكون كل منها من عدد من البنود ، ويتم تقسيم نفقات كل باب وبنود ، على مراكز تكلفة تتمثل في وزارة أو جهاز حكومي أو هيئة ملحقة. ويبقى بعد ذلك بندان هامان من بنود الباب الثاني ، غير محملين على أي مركز تكلفة هما بند الخدمات العامة ، وبنود رواتب وخدمات الأسرة الحاكمة. ومن حيث الوظيفة فقد تأكدت وظيفة الميزانية العامة باعتبارها القناة التي يتم من خلالها إعادة توزيع عائدات الدولة من النفط.

وفي ظل استقرار الميزانية العامة من حيث الشكل والوظيفة ، فاجأت الطفرات النفطية الميزانية العامة بتدفقات غير معهودة وغير متوقعة ، فأربكتها أشد الارتباك ، فما كان من القائمين على الميزانية إلا أن وسعوا قنوات الانفاق القائمة ، وأضافوا إليها قنوات أخرى تساعد على سرعة توزيع عائدات النفط ، فتضخمت النفقات العامة ، وتضاعفت النفقات الجارية والتحويلية ، في معزل عن النظر إلى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لأوجه الانفاق. وقد كان لذلك آثار سلبية على نظم الحوافز وعلى العلاقة الواجب تأكيدها بين المكافأة والجهد ، بل ان اتجاه تصاعد النفقات الجارية والتحويلية لم يأخذ في الحسبان يوماً تراجع فيه عائدات النفط ، ويتآكل ريع الزيت الخام ويصبحان غير قادرين على تغطية احتياجات النفقات العامة.

لقد كانت مشكلة القائمين على الميزانية هي كيف يعيدون توزيع عائدات النفط من خلال ميزانية الدولة. ونذكر في هذا الصدد نادرة لا بأس من إيراداتها ، يذكر أن مدير إدارة الشؤون المالية في وزارة المالية والتترول قد كتب في تقريره السنوي حول الميزانية العامة ، لوما لأحد الوزارات بأنها قد « تلكت » في صرف مخصصات ميزانيتها.

ولعل السياسات المالية التي تم اتباعها طوال حقبة اليسر التي صاحبت زيادة أسعار النفط في عام ١٩٧٤ و عام ١٩٧٩ ، تتضح لنا بشكل جلي من خلال رصدنا للسباق الذي شهدته الميزانية العامة بين النفقات العامة والإيرادات النفطية الذي تفوقت فيه النفقات العامة في النهاية. فقد واکب كل طفرة في الإيرادات النفطية طفرات في النفقات العامة ، ما تلبث أن تقضى على الفائض ، الذي فاجأ القائمين على الميزانية العامة ، بالفائض الذي بلغ ٤٨٥٥ مليون ريال عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤) ، بسبب ارتفاع عائدات النفط فجأة من ١٦١٦ مليون ريال عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣) إلى ٥٥٣٩ مليون ريال عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٥) ، مالبث أن تقلص إلى ٨٣٦ مليون ريال عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧). هذا بالرغم من ارتفاع عائدات النفط إلى ٧٤٥٨ مليون ريال في ذلك العام ، وقد كان ذلك نتيجة ارتفاع النفقات العامة ، من ١٣٥٤ مليون ريال عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٤) إلى ٧٣١٦ مليون ريال عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧). وكذلك تم التهام الفوائض النفطية التي فاجأت الميزانية في مطلع الثمانينات عن طريق إطلاق العنان للنفقات العامة. (الملحق الاحصائي).

وتشير بيانات الميزانية إلى أن النفقات العامة قد ارتفعت من ٩٢٦ مليون ريال في ميزانية ١٣٧٢هـ (١٩٧٢) إلى ٦٤٧٢ مليون ريال في ميزانية ١٣٩٨هـ (١٩٧٨) لتواكب الطفرة الأولى من الأسعار. وارتفعت من ذلك المستوى العالي إلى ١٤٧٤٣ مليون ريال في ميزانية ١٤٠١هـ (١٩٨١) ، لتواكب طفرة الأسعار الثانية ، عندما تحقق في العام السابق فجأة اضخم فائض في الميزانية العامة بلغ ٨٠٦٧ مليون ريال.

ومما هو جدير بالملاحظة والاعتبار أن عائدات النفط عندما بدأت تتراجع نتيجة انحسار الطلب العالمي وتدهور أسعار النفط في عام ١٩٨٦ ، لم تتمكن الحكومة من تخفيض النفقات العامة إلى مستوى مطلع السبعينات ، ولاحتى استطاعت الحكومة تخفيضها إلى مستوى نهاية السبعينات. هذا بالرغم من اختفاء الفائض ، وبالرغم من استمرار العجز في الميزانية ، وبلوغه أعلى مستوى عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٩/٨٨) ، عندما بلغ عجز الميزانية ٦٩٠١ مليون ريال ، فقد بقيت النفقات العامة المتكررة عنيدة يصعب تخفيضها عن المستويات التي وصلت إليها. ولذلك فإنه بالرغم من تخفيض النفقات الرأسمالية ، وإرجاء الصرف على المشروعات الرئيسية والثانوية إلا أن النفقات العامة ظلت في حدود ١١ بليون ريال في المتوسط. وفي ميزانية عام ١٩٩٢/٩١ ، وهي آخر ميزانية تتوفر لدينا عنها أرقام فعلية ، كان نصيب النفقات المتكررة ٩٢٨٠ مليون ريال ونصيب النفقات الرأسمالية ٢١٤٨ مليون ريال هذا في حين كان نصيب النفقات المتكررة في ميزانية عام ١٤٠١هـ (١٩٨١) وهي أعلى ميزانية ٨٤١٧ مليون ريال ، بينما كان نصيب النفقات الرأسمالية ٦٣١٧ مليون ريال في ذلك الوقت.

وهكذا نجد أن تقلبات عائدات النفط قد أوقعت الميزانية العامة في مصيدة النفقات المتكررة التي يصعب الانفكاك منها دون إجراء إصلاح جذري للميزانية ، بل اصلاح شامل للاقتصاد والمجتمع القطري. فقد كسبت النفقات العامة السباق وتضاعفت ١٢,٧ ضعفاً في ميزانية ١٩٩٢/٩١ مقارنة بمستواها قبل الطفرات النفطية في ميزانية عام ١٣٧٢ هـ - ١٩٧٢ ، هذا بينما زادت الإيرادات النفطية في نفس الفترة ٦,٤ ضعفاً فقط. وهنا يكمن سبب الأزمة المستمرة التي تعاني منها اليوم الميزانية العامة في ظل ضرورة استمرار اعتماد الميزانية العامة على ريع الزيت الذي بدأ يتآكل .. من ناحية ، وفي ضوء استمرار اعتماد الاقتصاد والمجتمع القطري على دعم الميزانية العامة التي ترتبت على تدفقها أوضاع ، وقامت على نمط تخصيصها مصالح من .. ناحية أخرى.

(٢)

التركيب الراهن للميزانية العامة

ولعلنا نقرب من تحديد أوجه الخلل في الميزانية العامة أكثر ، ونفهم طبيعة أزمتها الراهنة ، لذا عمقنا تحليلنا لجانب الإيرادات وجانب النفقات ، (انظر الملحق الإحصائي) .

١-٢ تركيب الإيرادات العامة :

اعتمدت الميزانية العامة منذ انشائها على إيرادات النفط بشكل مطلق ، بل إن الميزانية العامة كما سبق الإشارة أنشئت بهدف إعادة توزيع عائدات النفط ، ولذلك كانت عائدات الحكومة من النفط هي المصدر للإيرادات العامة.

وجدير بالتأكيد أن إيرادات النفط فيما يتعلق بالميزانية تتمثل في عائدات النفط السنوية التي تدخل ميزانية الدولة مباشرة ، إضافة إلى الأرباح السنوية للفوائض النفطية (الاحتياطي العام) ، أو من خلال الاقتراض بضمان مبيعات النفط المستقبلية أو بضمان الحكومة العام. كل أوجه التمويل هذه مصدرها عائدات النفط ، أو أن النفط ضامناتها ، وهي بالتالي إيرادات نفطية مباشرة وغير مباشرة. والميزانية العامة منذ نشأتها حتى يومنا هذا تعتمد اعتماداً مطلقاً على عائدات النفط الجارية أو الفائضة أو المستقبلية.

وفي ميزانية عام ١٩٩١/٩٠ نجد أن اجمالي إيرادات الميزانية ، غير ذات العلاقة بعائدات النفط كانت ٧٠٦ مليون ريال فقط ، من مختلف مصادر الإيرادات الجارية والتحويلية هذا بالرغم من توجه الحكومة الملحوظ إلى زيادة الرسوم ، وتحصيل ضرائب الدخل المتاحة وفق القوانين المرعية. ونجد أن إيرادات الميزانية العامة ذات العلاقة بعائدات النفط في تلك السنة ، قد بلغت ١١٢٤١ مليون ريال ،

منها ٨٩٦٨ عائدات النفط السنوية ، و ٢٧٣ أرباح استثمارات الاحتياطي العام ، وحوالي ٢٠٠٠ مليون ريال قروض خارجية بضمان مبيعات الزيت الخام المستقبلية.

وجدير بالملاحظة أن التركيب الراهن للإيرادات العامة ، فيما يتعلق بمدى الاعتماد على عائدات النفط ليس استثناء ، وإنما هو النمط العام ، منذ أن تم وضع ميزانية للحكومة في قطر في مطلع الخمسينات ففي عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤) على سبيل المثال بلغت الإيرادات العامة غير ذات العلاقة بإيرادات النفط ٢,٥٪ من إجمالي إيرادات الميزانية العامة وفي ميزانية عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠) بلغت حوالي ٥,٣٪. وفي عام ١٤٠٣/٠٢هـ (٨٣/٨٧) بلغت مساهمة الإيرادات العامة غير ذات العلاقة بعائدات النفط ٤,٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة ، وفي عام ١٩٩١/٩٠ بلغت النسبة ٦,٢٪ نتيجة زيادة الحكومة للرسوم.

ويتضح من هذه المقارنة التاريخية أن الإيرادات غير ذات العلاقة بعائدات النفط ، لم تؤد في أي وقت من الأوقات ، دوراً يذكر في تمويل الميزانية العامة ، وإنما كانت العائدات النفطية دائماً هي المصدر للإيرادات التي اعتمدت عليها ميزانية الدولة. وقد كانت مساهمة النفط في حدود حوالي ٩٥٪ من إيرادات الميزانية العامة ، ويعود هذا الاعتماد المطلق للميزانية العامة في قطر ، على عائدات النفط إلى عاملين جوهرين ، أولهما : ضعف القدرة التكاليفية لمعظم النشاطات المحلية ، باستثناء نشاط إنتاج الزيت الخام ، وبالتالي عدم امكانية فرض ضرائب ورسوم عليها تزيد كثيراً على ضعف المستوى الراهن ، ثانيهما : أن المستوى المتضخم الراهن من النفقات العامة ، وخصوصاً التحويلية منها ، لا يمكن أن يتحملة سوى اقتصاد ريعي. هذا إلى جانب أن النمط الراهن من الإنفاق العام لا يمكن تبرير تمويله من خلال فرض الضرائب والرسوم ، ولا يتسق ذلك مع مبدأ العدالة الضريبية.

٢-٢ تركيب النفقات العامة :

إذا أمعنا النظر أيضاً في تركيب النفقات العامة لميزانية ١٩٩٠/٨٩ والبالغة ١٠٥٢٥ مليون ريال نجد أن باب الرواتب والأجور (الباب الأول) قد استحوذ على ٤٥٥٥ مليون ريال (٤٣,٣٪) من إجمالي النفقات العامة. وجاء مضاهاها له باب النفقات الجارية والتحويلية (الباب الثاني) ، الذي استحوذ أيضاً على ٤٣٩٨ مليون ريال (٤١,٨٪) من إجمالي الإنفاق العام. وبذلك امتصت النفقات المتكررة (الباب الأول والثاني) ٨٥,١٪ من إجمالي ميزانية ١٩٩٠/٨٩ (آخر ميزانية تتوفر لدينا عنها أرقام فعلية كافية) ، أما النفقات الرأسمالية فقد كان نصيبها ١٤,٩٪ من إجمالي الإنفاق العام ، خصص منها ٥٧٧ مليون ريال (٥,٣٪) للمشروعات الرأسمالية الثانوية ، كما خصص ١٠١٣ مليون ريال (٩,٦٪) للمشروعات الرئيسية (الباب الرابع) .

وجدير بالملاحظة أن الأهمية النسبية لأوجه الإنفاق العام تتغير في وقت اليسر والفائض عنها في وقت العسر والعجز. فنجد الأولوية في الانفاق في وقت العجز تكون للنفقات المتكررة على حساب النفقات الرأسمالية ، لذلك نجد أن نصيب النفقات الرأسمالية كان ٢٨٦٠ مليون ريال (٤٩,٤٪) في ميزانية ١٣٩٦هـ (١٩٧٦) ، و٦٣١٧ مليون ريال (٤٢,٨٪) في ميزانية عام ١٤٠١هـ (١٩٨١). أما في السنوات الأخيرة عندما بدأ عجز الإيرادات عن النفقات يظهر في الميزانية ، فإن نصيب النفقات الرأسمالية تقلص إلى مستوى ١٥٪ من إجمالي الإنفاق العام. هذا بالرغم من وجود حاجة ماسة للصرف على مشروعات البنية الأساسية المدنية والمنافع العامة ، لاسيما الحاجة الملحة لمواجهة نفقات الصيانة التي تتطلبها مشروعات البنية الأساسية التي تم تشييدها ، منذ أن تدفقت عائدات النفط. وجدير بالملاحظة أن التكاليف السنوية لصيانة مشروعات البنية الأساسية يمكن تقدير حاجتها بحوالى ١٨٠٠ مليون ريال ، حيث أن إجمالي ما تم تخصيصه لمشروعات البنية الأساسية منذ عام ١٩٥٠ بلغ حوالى ٣٧ بليون ريال.

ويمكننا أيضاً النظر من زاوية أخرى إلى تركيب النفقات العامة ، حيث نجد أن نفقات الميزانية العامة ، التي تملن أرقامها التقديرية والفعلية إجمالياً ، يتم تفصيل المخصص للوزارات والأجهزة والهيئات المدنية فقط ، ويشمل هذا التفصيل توزيع أوجه الإنفاق على أبواب الميزانية وبنودها ، وإظهار ما خصص لكل وزارة أو جهاز أو هيئة في الجهاز المدني ، ويستثنى من ذلك ، الإفصاح عن بندين هامين من بنود الباب الثاني ، لا تظهرهما البيانات التفصيلية لميزانيات الجهاز الحكومي المدني ، وهذان البنودان هما بند الخدمات المركزية ، وبند رواتب وخدمات الأسرة الحاكمة. وإضافة إلى هذين البندين فإن البيانات التفصيلية لا تشمل ميزانية الأمن والدفاع. ومن هنا يمكن النظر إلى تركيب إجمالي النفقات العامة للدولة من حيث تقسيمها إلى شريحتين الأولى : مخصصات الجهاز الحكومي المدني ويضم مخصصات كافة الوزارات والأجهزة والهيئات المدنية ، والثانية : المخصصات الأخرى التي لا تنشر حسابات تفصيلية عنها تبين نصيب مركز التكلفة من أبواب وبنود نفقات الميزانية العامة ، (الملحق الإحصائي)

وإذا نظرنا إلى توزيع نفقات ميزانية ١٩٩٠/٨٩ بين هاتين الشريحتين من الانفاق نجد أن نصيب الجهاز الحكومي المدني من إجمالي النفقات العامة كان ٤٤٧٤ مليون ريال فقط (٤٢,٥٪) ، هذا بينما كان نصيب المخصصات الأخرى (٥٧,٥٪) . كما يتبين لنا أيضاً أن نصيب الجهاز الحكومي المدني النسبي من إجمالي النفقات العامة في ميزانية ١٩٩٠/٨٩ ، مقارنة بنصيب شريحة النفقات الأخرى ، كان بالنسبة للباب الأول ٥٠,٧٪ والباب الثاني ٣٦٪ ، والباب الثالث ١٤,٢٪ والباب الرابع ٤٩,٢٪ . وهذا يعني أن شريحة المخصصات الأخرى كان نصيبها ٤٩,٣٪ من الباب الأول ، ٥٤٪ من مخصصات الباب الثاني ، ٨٥,٨٪ من الباب الثالث ، و٥١٪ من مخصصات الباب الرابع .

وتوضح المقارنة بشكل جلى أن توزيع المتاح من النفقات العامة فى قطر يميل فى الوقت الحاضر ، لصالح النفقات المتكررة على حساب النفقات الرأسمالية من ناحية. ومن ناحية ثانية يميل إلى إعطاء أولوية أكبر لشريحة المخصصات الأخرى على حساب المخصص لوزارات وأجهزة الخدمة المدنية ، التى تحملت وحدها عبء سياسات التقشف وترشيد الإنفاق بحكم علنتها وخضوعها للفحص والتمحيص والاجتهاد ، هذا على عكس المخصصات الأخرى التى زاد الصرف المطلق والنسبى عليها.

ولعله من المفيد أيضاً عند دراسة تركيب النفقات العامة أن نشير إلى اتجاه النفقات المتكررة (الباب الأول والباب الثانى) ، للتضخم فى وقت اليسر وتحقيق الفائض ، ومقاومتها العنيدة لمحاولات التقشف والترشيد فى حالة العسر وظهور العجز.

ويبرز باب الرواتب والأجور (الباب الأول) باعتباره الباب الذى يصعب تخفيضه أو حتى الحد من نموه بسبب الاعتماد عليه فى توظيف قوة العمل المواطنة ، نتيجة غياب فرص العمل المناسبة خارج نطاق العمل فى الحكومة وفى مؤسسات القطاع العام. وتميل مخصصات هذا الباب إلى التصاعد فى فترات اليسر ، تعبيراً عن رغبة الحكومة فى تحسين مستوى معيشة المواطنين وإعادة توزيع جزء من ريع الزيت عليهم ، كما أن الحكومة تجد نفسها غير قادرة على الحد من مخصصات هذا الباب فى وقت العسر ، بالرغم من إجراءات التقشف والترشيد فى التوظيف. ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على الوظائف الحكومية من قبل المواطنين الداخلين إلى سوق العمل ، لاسيما من الخريجين والخريجات الذين مازالت الدولة - حتى الآن - تضمن لهم الوظيفة الحكومية بعد التخرج. لذلك نجد أن نفقات هذا الباب قد تضخمت خلال فترات اليسر والظفرات النفطية ، حيث ارتفعت من ١٨٥ مليون ريال (٢٠٪) فى ميزانية ١٣٩٢هـ (١٩٧٤) إلى ٧٤٨ مليون ريال (١٣٪) فى ميزانية ١٣٩٦هـ (١٩٧٦) ، وإلى ٢٦٩٨ مليون ريال (١٨,٣٪) فى ميزانية ١٤٠١هـ (١٩٨١). وبالرغم من تراجع عائدات النفط بعد ذلك إلا أن مخصصات هذا الباب ، استمرت فى التزايد النسبى والمطلق فأصبحت ٣٩٨٨ مليون ريال (٣٨,٤٪) فى آخر ميزانيات الفائض ١٤٠٥/١٤٠٦هـ (١٩٨٦/٨٥) ، و ٤٥٥٥ مليون ريال أو (٤٤,٤٪) من إجمالى الإنفاق العام فى ميزانية ١٩٩٠/٨٩.

ويضاهى الباب الثانى ، الذى تتكون مخصصاته من نفقات جارية وتحويلية ، الباب الأول فى صعوبة تخفيضه فى وقت العسر ، بل ويتفوق عليه فى الميل إلى التصاعد فى وقت اليسر. ويضم هذا الباب بند الخدمات المركزية وبند رواتب وخدمات الأسرة الحاكمة اللذين يشكلان نسبة لا تقل عن ثلثي مخصصاته. وقد تضخمت نفقات هذا الباب مجارية فى ذلك النفقات العامة فى وقت الفائض فارتفعت ميزانية ١٣٩٢هـ (١٩٧٥) إلى حوالى ٥١٣ مليون ريال (٥٥,٤٪) بمجرد ارتفاع دخل الدولة من عائدات النفط فى مطلع السبعينات ، ثم واصلت تضخمها إلى ٢١٦٩ مليون ريال (٣٧,٥٪) فى ميزانية ١٣٩٦هـ (١٩٧٦) وبلغت ٥٧٢٨ مليون ريال (٣٨,٨٪) فى ميزانية ١٤٠١هـ (١٩٨١) ،

وانخفض هذا المبلغ المطلق المخصص للباب الثاني في ميزانية ١٤٠٦/١٤٠٥ هـ (١٩٨٦/٨٥) إلى ٤٠٧٤ مليون ريال بينما ارتفعت النسبة المخصصة لهذا الباب إلى (٣,٣٪). وبعد ذلك قاومت مخصصات الباب الثاني إجراءات التقشف والترشيد واستمرت في ميلها إلى الزيادة أسوة بالرواتب والأجور ، فارتفع المخصص لباب النفقات الجارية والتحويلية (الباب الثاني) إلى ٤٣٩٨ مليون ريال تمثل ٤١,٨٪ من إجمالي الإنفاق العام في ميزانية ١٩٩٠/٨٩ .

وتقف اليوم مخصصات الباب الأول والثاني ، التي تمثل النفقات المتكررة في الميزانية العامة عتيدة في وجه إجراءات التقشف والترشيد ، حيث تميل إلى الزيادة في أغلب الأحيان بالرغم من استمرار عجز الميزانية والضغط على النفقات الرأسمالية إلى أقصى حد ممكن ولأطول فترة ممكنة.

(٣)

إشكالية الميزانية العامة

يتضح من عرضنا لواقع الميزانية العامة في قطر ، ومن قراءتنا لنشأتها ، وتحليلنا لتركيبها ، أن دور الميزانية العامة في قطر مثلما هو في بقية أقطار المنطقة التي طال اعتمادها على ريع الزيت الخام هو امتداد لدور الزيت الخام في الاقتصاد ، بل أن الميزانية هي التي يصل من خلالها إلى الاقتصاد والمجتمع معظم تأثير إنتاج وتصدير الزيت الخام.

وجدير بالتأكيد أن تأثير قطاع إنتاج الزيت الخام غير المباشر ، من خلال الدور الذي تقوم به الميزانية العامة المعتمدة بدورها على ريعه ، أكبر كثيراً من الدور الذي يقوم به قطاع إنتاج وتصدير الزيت الخام مباشرة في تحريك الاقتصاد .. وبذلك فإن الميزانية العامة في الدول التي طال اعتمادها على ريع الزيت الخام ، ليست مجرد أداة من أدوات السياسة المالية يعول عليها في ضبط الاقتصاد وتوجيه النشاطات ، وإنما هي المركز الذي تبدأ منه حركة النشاطات الاقتصادية وتعتمد عليه الدورة الاقتصادية.

إن الميزانية العامة في قطر هي الرعاء الذي تصب فيه عائدتا النفط ، والتي تشكل في المتوسط حوالي ٧٩,٥٪ من إيرادات الميزانية العامة ، ثم يتم من خلالها إعادة توزيع عائدتا النفط وقد زاد عبر الزمن اعتماد الاقتصاد والمجتمع على حجم ونمط الانفاق الذي وفرته الميزانية العامة من خلال قنوات وسياسات الانفاق العام بفضل استمرار تدفق ريع الزيت الخام وتساعد عائدتا الحكومة من النفط. وقد قامت الميزانية العامة بالدور الذي كان يجب أن تقوم به مشروعات الانتاج المباشر ، بل إن معظم مشروعات الإنتاج السلعي والخدمي ، باستثناء إنتاج النفط قد اعتمدت على دعم مباشر وغير مباشر من ميزانية الدولة ، ولولا هذا الدعم لما قامت لأغلب المشروعات الصناعية الصغيرة والمقاولات والمشروعات

الزراعية والصيد والمشروعات التجارية والخدمية ، قائمة. بل إن استمرار أغلب هذه المشروعات اليوم مرهون باستمرار تدفق الدعم المباشر وغير المباشر من خلال الميزانية العامة.

ومن هنا يتبين لنا جلياً ، اختلاف وظائف الميزانية العامة في قطر ودول المنطقة ، عن وظائف الميزانية العامة وغيرها من الدول غير الريفية. فالميزانية العامة في الدول النفطية مسؤولة بشكل مباشر عن استمرار توفير فرص العمل لقوة العمل المواطنة ، وهي مسؤولة عن توليد الدخول وتوفير فائض للاستثمار وهي المسؤولة أيضاً عن المحافظة على حجم الانفاق الذي يتطلبه قيام آلة الدولة بوظائفها. هذا إلى جانب المسؤولية التي ترتبت عليها تجاه المحافظة على مستويات المعيشة العالية ، والتي لا تعتمد على ارتفاع الانتاجية في المجتمع ولا ترتبط فيها المكافأة بالجهد ، وإنما تمكنت الميزانية من توفيرها بفضل تدفق ريع الزيت الخام الذي شكل مصدراً سهلاً لتمويل التوسع في الانفاق العام ، لاسيما أثناء فترات اليسر وظهور الفوائض النفطية.

وهنا تكمن إشكالية الميزانية العامة في قطر وغيرها من الدول التي طال اعتمادها على ريع الزيت الخام ، فمن جانب نجد أن ريع النفط بدأ يتآكل ، وبالتالي تنكمش نتيجة لذلك عائدات الحكومة من النفط ، وتراجع الإيرادات العامة ويظهر العجز المتتالي في الميزانيات. وتؤكد بذلك العجز المستمر في الميزانية العامة ، حقيقة تدنى القدرة التكاليفية للنشاطات غير النفطية ويتضح ضعف الطاقة الضريبية ، وعدم قدرة اقتصاديات معظم النشاطات الاقتصادية على تحمل عبء الضرائب ، ولا حتى تحمل كل الرسوم التي يجب أن تدفعها مقابل الخدمات العامة التي توفرها الدولة لتلك المشروعات وللعاملين فيها ، فيستحيل على الحكومة زيادة الإيرادات غير ذات العلاقة بنشاط إنتاج وتصدير الزيت ، لتحل محل عائدات النفط التي انحسرت بشكل متزايد ، وأدى انحسارها إلى تفاقم العجز وظهور الأزمة الحاد الراهنة في الميزانية العامة. وفي الجانب الآخر نجد الاقتصاد والمجتمع مستمرين في اعتمادهما على الانفاق العام ، وليس هناك بديل في المدى المتوسط يستطيع أن يقوم ببعض مسؤوليات الانفاق العام.

ومن هنا يمكن القول أن الميزانية العامة في قطر وفي غيرها من دول المنطقة التي طال اعتمادها على ريع الزيت الخام تواجه إشكاليات حقيقية معقدة ، وليس ما تواجهه مجرد مشكلة إدارية أو فنية ، أو أزمة يمكن حلها ضمن إطار ومعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن. ولعل وجود تلك الإشكاليات قد حد من خيارات الدولة كما قيد من حركتها لمواجهة العجز المستمر في الميزانيات العامة والذي اضطرت الحكومة بدوره إلى تسييل ما يمكن تسييله من الاحتياطي العام ، كما اضطرها إلى الاقتراض وتحمل أعباء الديون مرجحة بذلك القرارات الصعبة ولكن هذا الإرجاء قد طال والأزمة قد استفحلت ومعطيات النفط الداخلية والخارجية تشير إلى تآكل ريعه وتدنى عائدات الحكومة من النفط ، وعلى الحكومة أن تفكر وتتدبر أمرها قبل أن تفعل تداعيات الديون مفعولها ، ويتدخل البنك الدولي بوصفته المعهودة.

الملحق الإحصائي

إيرادات ونفقات الميزانية العامة

١٣٩١ (١٩٧١) إلى ١٩٩٢/١٩٩١ (مليون ريال)

(أ) جدول يبين إجمالي الإيرادات العامة وإيرادات النفط وعائدات الاستثمار وفائض أو (عجز) الميزانية العامة.

السنة	إجمالي الإيرادات	إيرادات النفط	عوائد الاستثمار	الفائض (العجز)
١٣٩١ هـ	٩٤٥	+٨٣٧	٤٠	٣٠١
١٣٩٢	١٢٣٠	١١٠٤	٦٧	٣٠٤
١٣٩٣	١٧٣٥	١٦١٦	٧٠	٣٨١
١٣٩٤	٧٣١٩	٥٥٣٩	٢٠٦	٤٨٥٥
١٣٩٥	٧١٣٥	٦٦٢٣	٤٠٨	٢٧٠٢
١٣٩٦	٨٢٠٠	٧٩٠٢	٢٠٠	٣١١٨
١٣٩٧	٨١٥٤	٧٤٥٩	-	٨٣٦
١٣٩٨	٨٢٢٥	٧٤٢١	-	١٧٥٣
١٣٩٩	١٢٠٩٠	١١٢٢٠	-	٣٨٢٠
١٤٠٠	١٩٠٠٤	١٧٤٥٤	-	٨٠٦٨
١٤٠١	١٩٢٤٣	١٧١٨٩	-	٤٥٠٠
* ٣/١٤٠٢	٢٢٤٤٢	١٩٠٣٢	٢٥٤٥	١٧٧٠
٤/١٤٠٣	١٢٨٤٩	١٠٩٠٢	١٣٦٧	٣٣١
٥/١٤٠٤	١٣٦١٠	١١٨٧٧	١١٨٤	١٤٣٧
٦/١٤٠٥	١٠٣٩٣	٧٥٧٣	٢١٧٧	١٩
٧/١٤٠٦	٥٧٥٧	٣٠٤٣	٢٠٦٤	(٤٦٦٤)
٨/١٤٠٧	٧٠٩٤	٤٦٨٥	١٨٣٩	(٣٢٧٩)
X ٩/١٤٠٨	٧٤٨٤	٥٨٠٨	٩٥١	(٦٩٠١)
٩٠/١٩٨٩ م	٧٢٩٩	٦١٦٤	٤٠٣	(٣٢٢٦)
٩١/١٩٩٠	** ١٢٠٠٨	٨٩٦٨	٢٧٣	** ٦١٩
٩٢/١٩٩١	** ١٠٣٦٩	٧٠٩١	-	** (١٤٠٤)

المصادر (للجدول (أ) والجدول (ب))

- Qatar Monetary Agency, Annual Reports, Doha 1990. 1991 And 1992

- الجهاز المركزي الإحصائي، « المجموعة الإحصائية السنوية »، للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٦، ١٩٩٠، ١٩٩٣
- مجلس التخطيط، « دراسة تحليلية للاقتصاد والمجتمع القطري »، الدوحة - مايو ١٩٩١. (الفصل الثاني)
- على خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي - كاظمة - الكويت ١٩٨٥ ص (١٨٤).

(ب) إجمالي النفقات العامة وفقاً لتخصيصها إلى الخدمة المدنية والنفقات الأخرى وموزعة على أبواب الميزانية.

السنة	الإجمالي	الباب الأول		الباب الثاني		الباب الثالث		الباب الرابع	
		م.خ.ج	اجمالي	م.خ.ج	اجمالي	م.خ.ج	اجمالي	م.خ.ج	اجمالي
١٣٩١ هـ	٦٤٣	١٢٧	١٠٢	٣٤٧	٨٥	١٦	٩	١٥٢	١٤٥
١٣٩٢	٩٢٦	١٨٥	١٤٢	٥١٣	٩٩	٣٥	٢٣	١٩٢	١٧٨
١٣٩٣	١٣٥٤	٢٢٨	١٨٤	٨٧٧	١٢٧	٦٤	٣٥	١٨٥	١٧٤
١٣٩٤	٢٤٦٤	٣٠٩	٢٦٢	١٤٧٨	٤٠٥	١٣٥	٦٤	٥٤١	٥٢٤
١٣٩٥	٤٤٣٥	٤٦٥	١٤٢	٢٥١٨	٣٩٧	١٦٩	٩١	١٢٨٣	-
١٣٩٦	٥٧٨٦	٧٤٨	٥٦٠	٢١٦٩	٣٩٣	٤١٢	١٣٨	٢٤٤٨	-
١٣٩٧	٧٣٠٦	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣٩٨	٦٤٧٢	-	٧٨٧	-	٥٧٩	-	١٢١	-	٢٤١٥
١٣٩٩	٨٢٧٠	١٦٠٢	٩٢١	٣٧٤٥	٧٠٩	٤٨٢	١٠٢	٢٤٤١	٢٣٢٨
١٤٠٠	١٠٩٣٧	٢١٠٩	١٢٠٩	٤٤٠١	١٠٦٠	١١٣٨	١٧١	٣٢٨٩	٣٠٨٨
١٤٠١	١٤٧٤٣	٢٦٩٨	١٥٨٩	٥٧٢٨	١٧١٩	٢٦٩٩	١٩٧	٣٦١٨	٣٤٣٣
٣/١٤٠٢ *	٢٠٦٧٢	٥٣٩٤	٢٩٥٥	٦٨٤٠	٢٩٠٣	٢٨٣٣	٣٤٤	٥٦١٤	٥١١٢
٤/١٤٠٣	١٢٥١٨	٣٧١٢	١٩٨٥	٤٣٠٠	١٥٨٠	١٤٤٥	١٣٦	٣٦٠٠	٢٧٤٩
٥/١٤٠٤	١٢١٧٣	٣٨٢٠	١٩٨٠	٥٢٨٩	١٦٢٨	١٠٩٤	٨٢	١٩٧٠	١٧١٥
٦/١٤٠٥	١٠٣٧٤	٣٩٨٨	٢٠٤٣	٤٠٧٤	١٦٣٣	٦٢٨	١١١	١٦٨٣	١٧٠١
٧/١٤٠٦	١٠٤٢١	٤٤٠٢	٢١٨٢	٣٥٠٨	١٤٣٢	١٠٢٧	٥٢	١٤٨٤	٤٩٨
٨/١٤٠٧	١٠٣٧٤	٤٢٩٣	٢٠٣٨	٤٠٧٥	١٤٦٣	٥٩٨	٥٢	١٤٠٩	١٠٠٣
٩/١٤٠٨	١٤٣٨٥	٥١٩٤	٢٤٧١	٦٥٦٥	١٧٣٩	٩٣٦	١٧١	١٦٨٩	١٢٠٤
١٠/١٩٨٩ م	١٠٥٢٥	٤٥٥٥	٢٣١٢	٤٣٩٨	١٥٨٤	٥٥٧	٧٩	١٠١٣	٤٩٨
٩/١٩٩٠	١١٣٨٩	٤٥٧٥	٢٥٣١	٥٠٦٠	١٤٧٥	٦٨٩	١٧٥	١٠٦٥	٨٥٧
٩٢/١٩٩١	١١٧٧٣	٤٤٥٩	-	٤٨٢١	-	٦٦٨	-	١٤٨٥	-

ج.خ.م: نصيب جهاز الخدمة المدنية من مخصصات باب الإنفاق.

- غير متوفر

* من ١ محرم ١٤٠٢ إلى ٣٠ جمادى الثانية ١٤٠٣. (١٧ شهراً)

** إجمالي الإيرادات متضمنة ٢٠٠٠ مليون قروض. X: من أول رجب ١٤٠٨ إلى ٢٣ شعبان ١٤٠٩. (جوالى ١٣,٥)

+ تتضمن ١١٥ مليون ريال خصصت للحاكم السابق من خارج الميزانية وذلك قبل إلغاء مخصصات الحاكم في عام ١٩٧٢

++ يتضمن إجمالي نفقات الباب الثاني مخصصات رواتب وخدمات الأسرة الحاكمة وبنء الخدمات المركزية.

وتبين الحسابات الختامية للميزانية العامة للسنوات من ١٣٩٦ - ١٣٩٦ أن تلك المخصصات كانت كما يلي: (مليون)

السنة	١٣٩١ هـ	١٣٩٢	١٣٩٣	١٣٩٤	١٣٩٥	١٣٩٦
الخدمات المركزية	١٠٣	٢٠٤	٥٢٤	٩١٦	١٧١٧	١٢٢٢
مخصصات الأسرة	٢٤٦	١٦٦	١٨٨	٣٢٦	٤٠٤	٤١٧

المراجع

- (١) British Petroleum.. BP Statistical Review of World Energy, July 1989, P. 14.
- انظر أيضاً :
- على خليفة الكواري - استراتيجية وكالة الطاقة الدولية ، المستقبل العربي - العدد ١٢٧ ، ٨٩/٩ - ص (١١٥ - ١٣٦).
- (٣) جريدة العرب - الدوحة ، ١٩٩٤/٦/٢ .
- (٤) - Cummins, J.W." Report on the Accounting Establishment and Organization of the Government of Qatar, 1955, Cummins, J.W., Private Papers, Durham University, England.
- (٥) - A. K. Al-Kuwari, Oil Revenues in the Gulf Emirates, Bowker, 1978 PP. 75 - 76.
- (٦) - Cummins, J.W. op.cit. PP. 3.
- انظر أيضاً : مصطفى الدباغ - قطر بين الماضي والحاضر - بيروت ١٩٦١ - ص (٤٥).
- (٧) - Cummins, J.W. op.cit. PP. 3 - 6.
- (٨) - Ibid. , PP. 3 - 10
- (٩) انظر الحسابات الختامية للميزانية العامة للسنوات ١٣٨٦ - ١٣٩٠ هـ.